**الملخص**

تعتبر الحبوب الغذائية عامة والأرز خاصة من أهم المصادر الغذائية وما يؤكد ذلك أن الرقعة المنزرعة بالحبوبية الغذائية على مستوى العالم تبلغ أكثر من ثلثي الرقعة الزراعية ، ويوفر الإنتاج العالمي من الحبوب الغذائية حالياً أكثر من نصف الطاقة الاستهلاكية الغذائية اللازمة للإنسان، وإذا استمرت الاتجاهات الإنتاجية والاستهلاكية الحالية، فمن المتوقع زيادة الطاقة الإنتاجية من الحبوب عالمياً بمعدل يقل عن زيادة نظيره من الاستهلاكية لها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من ناحية، وعلى زيادة حدة الأزمة الغذائية العالمية من ناحية أخرى و يحتل محصول الأرز مكانه اقتصادية هامة في الزراعة المصرية سواء من ناحية إسهامه في الدخل الزراعي أو من ناحية المساحة المزروعة، بلغت المساحة المزروعة بمحصول الأرز حوالي 859 ألف فدان تمثل حوالي 12.78% من إجمالي مساحة المحاصيل الصيفية خلال نفس العام. وبذلك يعتبر الأرز من أهم محاصيل الحبوب الصيفية التي تحقق عائداً صافياً بعد نظيره المقدر لمحصول الذرة الشامية . وكان يُعدمحصول الأرز من المحاصيل التصديرية الزراعية الرئيسية في مصر الا انه فقد تلك الميزة بسبب أنه يُعتبر من المحاصيل الأكثر إستهلاكا" للمياه، فالإحتياجات المائية للفدان تتراوح بين 5: 8 ألف م­2 (تبعا" لطريقة الزراعة). لذا تُولي الدولة إهتمام بزراعة الأرز، وذلك بإتخاذ عدة سياسات إنتاجية وسعرية منها تحديد أماكن معينة لزراعتة.

تنحصر مشكلة الدراسة في انخفاض الرقعة المزروعة من محصول الأرز وفقد المكانة التصديرية لمصر في الأسواق الخارجية وتحولها من دولة مصدرة للأرز الي دولة مستوردة له، وذلك بالرغم منالإقبال الشديد من جانب المزارع في التوسع في زراعة محصول الأرز لما يحققه من أربحية نسبية مرتفعة الا انه يتعارض مع سياسة الدولة والتي تهدف إلى خفض الرقعة المزروعة بمحصول الأرز في ضوء ما يتوفر من مقننات مائية والتي يمكن الاستفادة بها في توجيهها نحو التوسع الزراعي الأفقي.

كما تستهدف هذه الدراسة بشكل عام الوقوف على أهم الملامح الاقتصادية لإنتاج وتسويق الأرز في مصر .

وبدراسة أهمية مساحة محصول الأرز بالنسبة لأجمالى المساحة المحصولبةفى مصر خلال الفترة (2000 – 2018) فقد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 5.35% وذلك عام 2018 حيث بلغ اجمالى المساحة المحصولية16061 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 859 ألف فدان لنفس العام . وحد اقصى بلغ حوالى 11.62% وذلك عام 2008 حيث بلغ اجمالى المساحة المحصولية 15237 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 1770 ألف فدان لنفس العام .

ويتضح أهمية مساحة محصول الأرز بالنسبة لأجمالى مساحة الحبوب فى مصر خلال الفترة (2000 – 2018) وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 11.80% وذلك عام 2018 حيث بلغت اجمالى مساحة الحبوب 7282 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 895 ألف فدان لنفس العام . وحد اقصى بلغ حوالى 24.62% وذلك عام 2007 حيث بلغت اجمالى مساحة الحبوب 6794 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 1673 ألف فدان لنفس العام. كما تضح أهمية مساحة محصول الأرز بالنسبة لأجمالى المحاصيل الصيفيةفى مصر خلال الفترة (2000 – 2018) وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 12.78% وذلك عام 2018 حيث بلغت اجمالى مساحةالمحاصيل الصيفية 6722 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 859 ألف فدان لنفس العام . وحد اقصى بلغ حوالى 28% وذلك عام 2008 حيث بلغت اجمالى مساحة المحاصيل الصيفية6321 ألف فدان ، وبلغت مساحة محصول الأرز حوالى 1770 ألف فدان لنفس العام.

وبدراسة تطور بعض المؤشرات الانتاجية والاقتصاديةلمحصول الارزفى مصر يتبين أن المتوسط السنوي لأجمالى مساحه محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة ( 2000-2018) بلغ حوالي 1414 ألف فدان، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 1770 ألف فدان وذلك عام 2008، وأدناهما بلغ حوالي 859 ألف فدان عام 2018.وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطورالمساحهالمزروعهللارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل من تبين أن المساحة تتناقص بصورة معنوية بمقدار 21.68 ألف فدان سنويا ،ويعادل 1.53% عند مستوى معنوية 0.01 ، ويوضح معامل التحديد ان حوالى 35% من التغيرات التى حدثت فى المساحة المنزرعة يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة، يتضح أن المتوسط السنوي للانتاجيةالفدانيةلمحصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة ( 2000-2018) بلغ حوالي 4.02 طن/ فدان، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 4.23طن/ فدان وذلك عام 2006، وأدناهما بلغ حوالي 3.63 طن/فدان عام 2018.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطورللانتاجيةالفدانيةللارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل تبين أن الانتاجية الفدانية تتناقص بصورة معنوية بمقدار 0.012 طن/فدان سنويا،ويعادل 0.30% عند مستوى معنوية 0.01 ، ويوضح معامل التحديد ان حوالى 25% من التغيرات التى حدثت فىالانتاجية الفدانيةيعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة، ويتضح من أن المتوسط السنوي لأجمالى انتاج محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة ( 2000-2018) بلغ حوالي 5665 ألف طن ، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 7241 ألف طن وذلك عام 2008، وأدناهما بلغ حوالى 3122 ألف طن عام 2018.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطوراجمالى الانتاج للارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل تبين أن الانتاج يتناقص بصورة معنوية بمقدار 97.82 ألف طن سنويا ، ويعادل 1.73% عند مستوى معنوية 0.01 ،ويوضح معامل التحديد ان حوالى 34% من التغيرات التى حدثت فى الانتاج يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسه.

يتضح أن المتوسط السنوي لأجمالى ايراد محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2000-2018) بلغ حوالي 6872 جنيه، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 13580جنبه وذلك عام 2017، وأدناهما بلغ حوالى 2307.6جنيه عام 2000.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطوراجمالى ايرادالارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل تبين أن الايراديتزايد بصورة معنوية بمقدار 556.313 جنيه سنويا ،ويعادل 7.13%عند مستوى معنوية0.01،ويوضح معامل التحديد ان حوالى 93% من التغيرات التى حدثت فى الايراد يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة.

كما يتبين أن المتوسط السنوي لأجمالى تكاليف محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2000-2018) بلغ حوالي 3265جنيه، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 10475 جنبه وذلك عام 2018، وأدناهما بلغ حوالى 1685.2جنيه عام 2001.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطور اجمالى تكاليف محصول الارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل تبين أن التكاليفتتزايد بصورة معنوية بمقدار 397.26 جنيه سنويا ،ويعادل 8.47% عند مستوى معنوية0.01، ويوضح معامل التحديدان حوالى 88% من التغيرات التى حدثت فى التكاليف يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة.

و يتضح أن المتوسط السنوي لصافى العائد الفدانى لمحصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2000-2018) بلغ حوالي 2608 جنيه، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي5221 جنبه وذلك عام 2017، وأدناهما بلغ حوالى 615.3جنيه عام 2001.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطور صافى العائد الفدانىللارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل وتبين أن صافى العائد الفدانى يتزايد بصورة معنوية بمقدار 159.06 جنيه سنويا ، ويعادل 6.12% عند مستوى معنوية0.01 ،ويوضح معامل التحديد ان حوالى 61% من التغيرات التى حدثت فى صافى العائد الفدانى يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة.

ويتضح أن المتوسط السنوي للعائد على الجنيه المستثمر لمحصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2000-2018) بلغ حوالي 66.10 جنيه، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 102.61 جنيه وذلك عام 2003، وأدناهما بلغ حوالى 26.33 جنيه عام 2018.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطورالعائد على الجنيه المستثمرللارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل لم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا التغير،ويوضح معامل التحديد ان حوالى 7% من التغيرات التى حدثت فى العائد على الجنيه المستثمر يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة.

ويتبين أن المتوسط السنويلأربحية الجنيه لمحصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2000-2018) بلغ حوالي 38.76 جنيه، وتبين أن قيمة هذا المتوسط تقع بين حدين بلغ أعلاهما حوالي 50.65 جنيه وذلك عام 2003، وأدناهما بلغ حوالى 20.84 جنيه عام 2018

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين تطور أربحية الجنيه لمحصولالارز كمتغير تابع وعامل الزمن كمتغير مستقل لم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا التغير،ويوضح معامل التحديد ان حوالى 6% من التغيرات التى حدثت فىأربحية الجنيه يعكسها عامل الزمن والباقى لعوامل اخرى غير مقيسة.

وبدراسة التوزيع الجغرافي لزراعة وإنتاج الأرز على مستوى محافظات الجمهورية لوحظ تركز زراعته وإنتاجه في محافظات الوجه البحري، وتعتبر محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والشرقية والبحيرة والغربية ودمياط أهم محافظات زراعته في مصر، وتحتل محافظة الدقهلية المرتبة الأولى حيث المساحة المزروعة. وقد أوضح أن مساحة محصول الأرز خلال الفترة (2000-2018) تتركز في ست محافظات ، تحتل محافظة الدقهلية المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث المساحة بمتوسط بلغ حوالى 412 ألف فدان تمثل حوالى 29% من أجمالي المساحة والبالغ متوسطها1414 ألف فدان خلال نفس الفترة تليها محافظة كفر الشيخ، الشرقية، البحيرة، الغربية ، ثم دمياط بمتوسطات 276، 263 ، 196، 142، 63 ألف فدان تمثل حوالى 20%، 19%، 14%، 10%، 4.5% من أجمالي المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية.

كما اتضح ان متوسطالمساحة المنزرعة لأصناف محصول الأرز بالمحافظات قدرت بنحو 200965 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 227363،164975 فدانوقد بلغ متوسط المساحة المنزرعةبالاصناف على اساس المساحة الأكبر كما يلى : احتل المرتبة الأولى من حيثمتوسط المساحةصنف سخا 101بحوالى462280فدان بحدود ثقة تراوحت بين 396308 و528251 فدان، بينما أحتل المرتبة الثانية صنف جيزة 178بمتوسط بلغ حوالى 360925 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 330122، 391729 فدان، ثم صنف جيزة 177 فى المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ حوالى 232102 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 210464، 253741 فدان، يليه صنف سخا 104فى المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ حوالى182060فدان بحدود ثقة تراوحت بين 121501و242618فدان،ثم المرتبة الخامسةصنف 102 بمتوسط بلغ جوالى69287 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 37567 و101007 فدان، يليه فى المرتبة السادسة صنف جيزة 171 بمتوسط بلغ حوالى 25078 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 8755 ، 41402 فدان، وأخيرا صنف سخا 103 بمتوسط بلغ حوالى 15300 فدان بحدود ثقة تراوحت بين 7931 ، 22669 فدان. وتجدر الأشارة الي ان هناك فروق معنوية في المساحة المنزرعة بالأصناف مؤكدة احصائياً عند مستوى المعنوية0.1% بين الأصناف المنزرعة بالمحافظات ، حيث قدرت قيمة ( (Fبحوالى 81.

وتشير التقديرات الي ان متوسطالأنتاجيةالفدانية لأصناف محصول الأرز بالمحافظات قدرت بنحو 3.89 طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.84 ،3.95 طن/فدانوقد بلغ متوسط الأنتاجيةالفدانيةللاصناف على اساس أعلى انتاجية كما يلى : احتل المرتبة الأولى من حيثمتوسط الأنتاجيةالفدانيةصنف سخا 101بحوالى4.08طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين 4.001 ،4.16 طن/فدان، بينما أحتل المرتبة الثانية صنف سخا 102 بمتوسط بلغ حوالى 4.02 طن/ فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.91 ،4.13 طن/ فدان، ثم صنف جيزة 178 فى المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ حوالى 4.01 طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين ، 3.92، 4.10 طن/ فدان، يليه صنف سخا 104فى المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ حوالى4.01 طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.88، 4.14 طن/ فدان،ثم المرتبة الخامسةصنف 103 بمتوسط بلغ حوالى3.9 طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.78 ،4.08 طن/فدان، يليه فى المرتبة السادسة صنف جيزة 177 بمتوسط بلغ حوالى 3.87 طن/ فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.8 ، 3.95 طن/ فدان، وأخيرا صنف جبزة 171 بمتوسط بلغ حوالى 3.3 طن/فدان بحدود ثقة تراوحت بين 3.18 ،3.4 طن/ فدان . وتجدر الأشارة الي ان هناك فروق معنوية فيالأنتاجيةالفدانية بالأصناف مؤكدة احصائياً عند مستوى المعنوية0.1% بين الأصناف المنزرعة بالمحافظات ، حيث قدرت قيمة ( (Fبحوالى 25.27.

ويتبين ان متوسطالأنتاج لأصناف محصول الأرز بالمحافظات قدرت بنحو 780217طن بحدود ثقة تراوحت بين 653581،906853طنوقد بلغ متوسط الأنتاجبالاصناف على اساس كمية الأنتاج الاعلى كما يلى : احتل المرتبة الأولى من حيث متوسط الأنتاج صنف سخا 101 بحوالى1905301طن بحدود ثقة تراوحت بين 1605872،2204731طن، بينما أحتل المرتبة الثانية صنف جيزة 178بمتوسط بلغ حوالى 1446215طن بحدود ثقة تراوحت بين 1321720، 1570710طن، ثم صنف جيزة 177 فى المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ حوالى 898565طن بحدود ثقة تراوحت بين 812368، 984761طن يليه صنف سخا 104 فى المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ حوالى676347طن بحدود ثقة تراوحت بين 503313، 849382طن ،ثم المرتبة الخامسة صنف 102 بمتوسط بلغ حوالى 282055طن بحدود ثقة تراوحت بين 153660، 410449طن ، يليه فى المرتبة السادسة صنف جيزة 171 بمتوسط بلغ حوالى 84236طن بحدود ثقة تراوحت بين 29768 ، 138705طن، وأخيرا صنف سخا 103 بمتوسط بلغ حوالى 62892 طنبحدود ثقة تراوحت بين 31960 ، 93824طن . وتجدر الأشارة الي ان هناك فروق معنوية في كمية الأنتاج للأصناف مؤكدة احصائياً عند مستوى المعنوية0.1% بين الأصناف المنزرعة بالمحافظات ، حيث قدرت قيمة ( (Fبحوالى89.5.

مما سبق يتضح ان اهم الأصناف والتى تتميز بالأنتاجيةالفدانية المرتفعة هى سخا 101 ، سخا 102 ، جيزة 178 ،سخا 104 ، جيزة 177 ، جيزة 171 وهذا يطابق ما صرحت به وزارة الزراعة ان الأصناف وعددها 12 صنفا حتى الآن هى جيزة 177 وهو صنف قصير الحبة عمره 125 يوما وإنتاجيته تتراوح بين 4 و4.4 طن للفدان، وصنف جيزة 178، عمره 135 يوما، حبة قصيرة وهو طراز يابانىهندى، وإنتاجيته من 4 إلى 4.5 طن، وتصلح زراعته فىالأراضى المتأثرة بالأملاح، وسخا 101، عمره 140 يوم ، ويعطى إنتاجاً كبيراً حوالى 4.5 طن للفدان لكن مشكلته أنه يصاب بمرض اللفحة، وقد أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ممثلة فى مركز البحوث الزراعية، نشر وتوفير تقاوى جميع أصناف الأرز التى يتم زراعتها الموسم الصيفى الجديدومنها سخا 101و104.و107و108 جيزة 178.و,179، هجين مصر 1وسخا سوبر 300، والتى تتحمل طوال فترات الرى من عشرة إلى أثنى عشرة يوم،وجميعها مبكرة النضج وعالية الإنتاج و لها القدرة على تحمل الملوحة ونقص المياه والجفاف وتعمل على مقاومة الأمراض، وغير المستهلكة للمياه والتى تزيد الإنتاجية، خاصة بعد زيادة المساحات المنزرعة لمليون و74 ألف فدان، وعمل حقول إرشادية وبرامج توعية للمزارعين بالمعاملات والممارسات الزراعية، وطرق الرى للمحصول، وتقديم جميع الإرشادات الفنية حول طرق المكافحة المتكاملة للآفات والأمراض.

أطلقت وزارة الزراعة خطة لتعميم زراعة الأرز الجاف أو ما يسمى بـ"الشبح"، من خلال زيادة المساحة لزراعة الأرز في كفر الشيخ الشرقية والغربية والدقهلية هذا العام، ويعد هذا الصنف من أهم الأصناف التى استنبطها مركز بحوث الأرز في سخا بكفر الشيخ، عقب نجاح تجربة زراعته في محافظتي الغربية وكفر الشيخ وهو صنف مقاوم للعطش ويتحمل فترات عطش حتى من 12 إلى 15 يوماً مثل الذرة، دون تأثر المحصول، ويعالج مشكلة نقص المياه، وأشار إلى أن صنف «هجين مصر 1» وهو أرز هجين، إنتاجيته كبيرة تصل إلى 6 أطنان للفدان، وله طريقة للزراعة مثل كل الأصناف ونفس معاملاتها الزراعية ومعدلات التسميد، ونفس كل التوصيات، لكن تتم زراعته بكمية تقاوى أقل تقدر بـ10 كيلو جرام للفدان، بينما الأصناف الأخرى تحتاج حوالى 50 كيلو جرام للفدان .

ومما لاشك فية أن قطاع التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية التي تدل علي قدرة القطاع الزراعي علي الوفاء بالاحتياجات الزراعية والغذائية للمجتمع، وبصفة عامة فان معدل تغطية الصادرات للواردات في القطاع الزراعي يعد دليلا علي مدي قوة الأداء، وتتوقف الواردات علي عوامل متعددة لعل من أهمها السياسة الزراعية العامة التي تتبناها الدولة وإستراتيجية توجيه الموارد في قطاع الزراعة، وحجم الفجوة الغذائية واحتياجات السكان من السلع وكذلك مدي الاستقرار السياسي والعلاقات السياسية والاقتصادية بالدول المصدرة للسلع الغذائية، في حين تتأثر الصادرات بعوامل أخري لعل من أبرزها مدي توافر القدرة التنافسية للدولة في مجال التصدير مقارنة بالدول المنافسة الاخري ونوعية وجوده السلع المصدرة وأيضا ما تقدمه الدول من تسهيلات ودعم في مجال التصدير.

حيث تبين أن الحد الأقصي لكمية الصادرات لمحصول الأرز المصرى بلغت نحو 1.2 مليون طن عام 2007 بزياده قدرها نحو 237 % عن نظيرتها عام 2000 حيث بلغت نحو 362.8 ألف طن (سنة الأساس) وأخذت في الإنخفاض حتي عام 2019 حيث بلغت حوالي 0.07 ألف طن.

أما فيما يختص بقيمة الصادرات المصرية للأرز فإنها تتأثر بالتغيرات التى تحدث فى كل من كمية الصادرات والسعر للأزر واتضح أن الحد الأقصى لقيمة الصادرات لمحصول الأرز المصرى بلغت حوالى 475.9 مليون دولار عام 2009 بزيادة قدرها 358.5% بالمقارنة بنظيرتها عام 200 (سنة الأساس) البالغة نحو 103.79 مليون دولار.ثم أخذت في الإنخفاض حتي بلغت نحو 50 ألف دولار عام 2019 .أمامتوسطسعرالتصديرللطنمنمحصول الأرزفقدتذبذببينالانخفاضوالارتفاعحيثبلغحدهالأقصي لسعر التصدير بلغ نحو 714.7 دولار/طن عام 2019 بزياده قدرها نحو 250 % عن نظيرتها عام 2000 حيث بلغت نحو 286 ألف طن (سنة الأساس).وتبين أن الحد الأقصي لكمية الواردات لمحصول الأرز المصرى بلغت نحو 1.8 مليون طن عام 2013 بزياده قدرها نحو 170627 % عن نظيرتها عام 2000 حيث بلغت نحو 1.07 ألف طن (سنة الأساس)، وترجع الزيادة الهائلة في كمية الواردات لمحصول الارز لسد الفجوة الغذائية وذلك يرجع الي وجود عجز في كميات الأرز الموردة لمخازن الهيئة العامة للسلع التموينية الحكومية تصل نسبتها إلى 90%، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الأرز من معظم البقالات التموينية وأخذت في الإنخفاض حتي عام 2019 حيث بلغت حوالي 200 ألف طن، أما فيما يختص بقيمة الواردات المصرية للأرز فإنها تتأثر بالتغيرات الاقتصادية الحادثة وفي هذا المجال واتضح أن الحد الأقصى لقيمة الواردات لمحصول الأرز المصرى بلغت حوالى 293.3 مليون دولار عام 2019 بزيادة قدرها 46127% بالمقارنة بنظيرتها عام 2000 (سنة الأساس) البالغة نحو 635.8 الف دولار. أمامتوسطسعرالإستيرادللطنمنمحصول الأرزفقدتذبذببينالانخفاضوالارتفاعحيثبلغحدهالأقصي نحو 714.7 دولار/طن عام 2019 بزياده قدرها نحو 250 % عن نظيرتها عام 2000 حيث بلغت نحو 286 ألف طن (سنة الأساس) .

وبدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المصرية من محصول الأرز اتضح أن إجمالي الصادرات المصرية من الأرزبلغ حوالي 184.98مليون طن بقيمة بلغت حوالي 102 مليوندولارخلال متوسط الفترة (2013 – 2015) حيث بلغت الصادرات المصرية من الأرز الي كل من بلجيكا، سوريا، إنجلترا، السعودية، هولندا حوالي 56.55، 20.87، 19.89، 8.43، 3.7 ألف طن تمثل نحو 30.57%، 11.28%، 10.75%، 4.56%، 2.04% من إجمالي الصادرات على الترتيب أي أن إجمالي نسبة مساهمة صادرات الأرز الي تلك الدول بلغت نحو 59.2% من إجمالي الصادرات المصرية من الأرز، وبلغت إجمالي قيمة الصادرات إلى الدول السابق ذكرها حوالي 14.16، 7.88، 6.75، 1.36 مليون دولار علي الترتيب تمثل نحو 50% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الأرز.وبالنسبة لسعر تصدير الأرز فقد احتلت السعودية الترتيب الأول بسعر تصدير بلغ حوالي 800.69 دولار للطن يليها أسواق كلا من سوريا، انجلترا، بلجيكا، هولندا بحوالي 678.45، 396.29، 365.25، 359.08 دولار للطن علي التوالي، ومن الملاحظ ارتفاع أسعار التصدير داخل بعض الأسواق مما يعني أن هناك طلب علي الأرز المصري داخل هذه الأسواق، وتبين أن متوسط واردات الأرز بلغ حوالي 620.36 ألف طن، وقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 22.64 مليون دولار، بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 36.5 دولار للطن خلال متوسط الفترة (2013- 2015) كما اتضح أن الهند تحتل المرتبة الأولي بطاقة استيرادية بلغت حوالي 395.35 ألف طن تمثل نحو 63.73 % من متوسط إجمالي الكمية المستوردة، بينما احتلت تايلاند المرتبة الثانية بمتوسط كمية بلغت حوالي 177.98 ألف طن تعادل 28.69% من متوسط إجمالي الكمية المستوردة، ثم تأتي باكستان في المرتبة الثالثة حيث بلغت كمية الأرز المستوردة منها نحو 40.31 ألف طن تمثل نحو 6.5% من إجمالي الكمية المستوردة وهذا يعني أن نحو 99.22% من إجمالي الكمية المستوردة من الأرز يتم استيرادها من الهند، تايلاند، و باكستان، يليها في الترتيب كلا من إيطاليا، فرنسا، أمريكا بنحو 0.61%، 0.11%، 0.05%علي التوالي حيث تستوعب تلك الأسواق معاً حوالي 4.76 ألف طن، أما باقي الدول فلا تتعدي نسبتها نحو 0.31 % من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة السالفة الذكر.

ويتبين أن الهند تحتل المرتبة الأولي بقيمة استيرادية بلغت حوالي 18.1 مليون دولار أي بما يمثل نحو 79.93% من متوسط القيمة الإستيرادية يليه السوق التايلاندي، البكستاني، الأمريكي، الإيطالي و أخيرًاالفرنسي بحوالي 3.5 0.9 ، 0.06 ، 0.04 ، 0.006 مليون دولار علي الترتيب خـلال الفترة (2013-2015). وبالنسبة لسعر إستيرادالأرز فقد احتلت أمريكا الترتيب الأول بسعر إستيراد بلغ حوالي 140.73 دولار للطن يليها أسواق كلا من الهند ، باكستان ، تايلاند ، إيطاليا، فرنسا بحوالي 45.77، 22.44، 19.47، 16.36، 9.65 دولار للطن علي التوالي، ومن الملاحظ ارتفاع أسعار الإستيراد داخل بعض الأسواق مما يعني أن هناك طلب علي الأرز داخل هذه الأسواق.

واتضح أن متوسط واردات الأرز بلغ حوالي 91 ألف طن، وقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 111.27 مليون دولار، بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 1222.74 دولار للطن خلال متوسط الفترة (2016- 2019) ومن الملاحظ أن الكمية المستوردة انخفضت بنحو 581.7 % عن متوسط الفترة (2013-2015) وهذا قد يرجع الي الأرتفاع الكبير في القيمة المستوردة نتيجة لبعض السياسات الاقتصادية مثل تحرير سعر صرف، وتبين أن الصين تحتل المرتبة الأولي بطاقة استيرادية بلغت حوالي 47.91 ألف طن تمثل نحو 52.65 % من متوسط إجمالي الكمية المستوردة، بينما احتلت الهند المرتبة الثانية بمتوسط كمية بلغت حوالي 30.79 ألف طن تعادل 33.84% من متوسط إجمالي الكمية المستوردة، ثم تأتي تايلاند في المرتبة الثالثة حيث بلغت كمية الأرز المستوردة منها نحو 4.95 ألف طن تمثل نحو 5.44% من إجمالي الكمية المستوردة، وجاءت دولة باكستان في المرتبة الرابعة بنحو 1.64 ألف طن تمثل نحو 1.8 % من إجمالي الكمية المستوردة، وهذا يعني أن نحو 93.73 % من إجمالي الكمية المستوردة من الأرز يتم استيرادها من الصين، الهند، تايلاند، و باكستان ، أما باقي الدول فلا تتعدي نسبتها نحو 6.27 % من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة السالفة الذكر، وأن الهند تحتل المرتبة الأولي بقيمة استيرادية بلغت حوالي 51.3 مليون دولار أي بما يمثل نحو 46.11 % من متوسط القيمة الإستيرادية يليه السوق الصيني، التايلاندي، وأخيرًا السوقالبكستانيبحوالي 49.94، 5.2، 0.97 مليون دولار علي الترتيب خـلال الفترة (2016-2019). وبالنسبة لسعر إستيرادالأرز فقد احتلت الهند الترتيب الأول بسعر إستيراد بلغ حوالي 1666.16 دولار للطن يليها أسواق كلا من تايلاند، الصين ، باكستان بحوالي 1050.71، 1042.43، 593.21 دولار للطن علي التوالي، ومن الملاحظ ارتفاع أسعار الإستيرادبنسبة كبيرة اذا ما قورنت بمتوسط الفترة (2013 -2015) داخل تلك الأسواق وهذا يرجع الي التغيرات الحادثة في السياسات الاقتصادية المختلفة.

مما سبق يتضح أن مصر اتجهت الي السوق الصيني لإستيراد الجزء الأكبر من محصول الأرز خلال متوسط الفترة (2016-2019)، وتشير توقعات وزارة الزراعة الأمريكية أن مصر سوف تتجة مرة ثانية الي دولة الهند في استيراد الجزء الأكبر من محصول الأرز في عام 2020 وذلك لتأثر الزراعة في السوق الصيني بفيرس COVID 19 .

و بإلقاء الضوء على طبيعة التغيرات الموسمية لقيمة الصادرات ووالواردات لمحصول الأرز بديلاً عن الأسعار لصعوبة الحصول عليها موسمياً ، بما يخدم الخطط الإنتاجية والتسويقية لهذا المحصول. اعتمدت الدراسة على طريقة الاتجاه النسبىفى تقدير دليل التغيرات الموسمية لقيمة كلًا من الصادرات و الواردات العالمية للأرز ،نظراً لكون هذه الطريقة أكثر الطرق انتشاراً بين المهتمين بمثل هذا النوع من الدراسات من ناحية ، ولإمكانية التخلص من التأثيرات الإتجاهيةفى قيم الظواهر الاقتصادية المدروسة من ناحية أخرى، و يتبين من تقدير دليل التغيرات الموسمية لقيم صادرات محصول الأرز الشهرية فى السوق العالمى خلال الفترة (2013-2015) باستخدام طريقة Multiplicative أن التقلبات الحادثة فى قيمة الصادرات الشهرية تصل إلى أدنى مستوى لها فى شهر أغسطس من كل عام حيث بلغ دليل التغير الموسمى حوالى 46.7% ، فى حين بلغ أعلى مستوى له خلال شهر ديسمبر حيث بلغ حوالى 150.19%. الأمر الذي قد يرجع إلي أن فترة زراعة ونمو المحصول في الفترة ( مايوـــــسبتمبر)، بينما فترة تواجد المحصول في السوق في الفترة (أكتوبر ـــــ ديسمبر) وتوجه جزء منه الي التصدير، ومن ثم يمكن القول أن شهر ديسمبر يعتبر أفضل أشهر لتصدير اللأرزالمصرى يليه شهر نوفمبر.

و ينبغى عند التعامل فى تصدير الأرز دراسة الأسواق العالمية لتقدير أهمية وقت البيع فى الحالات التى لا تتسم فيها الأسعار بتغيرات موسمية واسعة ، مع الاستفادة بتلك الفترات التى تصل فيها الأسعار العالمية إلى أعلى مستوى لها.

كما اتضح يتبين من تقدير دليل التغيرات الموسمية لقيمة واردات محصول الأرز الشهرية فى السوق العالمى خلال الفترة (2017-2019) باستخدام طريقة Multiplicative أن التقلبات الحادثة فى قيمة االواردات الشهرية تصل إلى أدنى مستوى لها فى شهر نوفمبر من كل عام حيث بلغ دليل التغير الموسمى حوالى 41.48 % ، فى حين بلغ أعلى مستوى له خلال شهر يوليو حيث بلغ حوالى 174.25 %. الأمر الذي قد يرجع أيضًا إلي أن فترة زراعة ونمو المحصول في الفترة ( مايوـــــ سبتمبر) وبتالي تقل الكمية المعروضة من الأرز وكذلك يقل المخزون الإستراتيجي فنلجأ الي الإستيراد من الخارج لسد حاجة السوق الداخلي و المحاولة في التحكم في الأسعار.

**وقد خلصت الدراسة ببعض التوصيات لعل من أهمها :**

1-إعادة توزيع المساحات المزروعة فى مختلف المحافظات بما يتناسب مع جدارتها الإنتاجية.

2- الاهتمام بزراعة اصناف عالية الانتاجية وفقا لمياة الري المتاحهللارز باستخدام الاساليب التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة الانتاج من محصول الارز، بجانب الاتجاه الى التوسع الافقي و العمل باستمرار على تحسين الأصناف المزروعة من الأرز بما يؤدى إلى زيادة الجدارة الإنتاجية لمحصول الأرز.

4**-** العمل على استنباط أصناف جديدة من الأرز تتحمل ملوحة المياه.

**5-** إزالة بعض التشوهات والقيود الجمركية بين الدول العربية بما يدفع ويشجع تلك الدول على استيراد الأرز المصرى بدلاً من دول جنوب شرق آسيا والهند وغيرها من الدول المصدرة.

6**-** تشجيع الزراع بزراعه هذا المحصول الهام وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج والاشراف من هيئة الارشاد الزراعي، مع ترشيد استخدام المياه في زراعته .